شبكة إمام دار الهجرة العلمية

معهد علوم التأصيل

تفريغ

شرح وتعليق على كتاب

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

لفضيلة الشيخ

أبي يوسف مصطفى مبرم

حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، أما بعد:

ونسأل الله –تبارك وتعالى–أن يوفقنا واياكم لما يحب ويرضى، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علمًا يا كريم.

وهذا هو المجلس التاسع من مجالس التعليق والشرح على "نخبة الفكر" للحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى–ضمن دروس معهد علوم التأصيل وهو الكتاب الخامس من كتب هذا المعهد المقررة.

وقد انتهى بنا الكلام في الدرس الماضي مع انقطاعٍ إلى ما ذكره المصنف –رحمه الله تعالى–في المدرَج ونُعيد من الكلام على المدرَج.

قال –رحمه الله تعالى–:

[ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ ؛ إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ ؛ فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ
أَوْ بِدَمْجِ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ ؛ فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ .
أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ ؛ فَالْمَقْلُوبُ .
أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ ؛ فَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ .
أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرَجِّحَ ؛ فَالْمُضْطَّرِبُ .
وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا امْتِحَانًا .
أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ ؛ فَالْمُصَحَّفُ وَالْمُحَرَّفُ .
وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ ؛ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي .
فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى ؛ احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ وَبَيَانِ الْمُشْكِلِ].

لعلنا ونسأل الله ذلك أن ننتهي إلى هذا المقام الذي تمت قراءته ونبدأ أو نشرع في الكلام على المدرَج. والمدرَج كما تقدم طرفٌ من الكلام لأن أصل الإدراج في اللغة يدل على ذهاب الشيء.

والإدراج قسمان: إدراج في الإسناد وإدراج في المتن أو قل مدرَج الإسناد ومدرَج المتن. وكثير من أنواع هذا العلم لا تُعرَف إلا بالمثال كما أن بعض هذه الأنواع يطول ذكرها ولكن في هذا العلم طالب العلم يعتني بمعرفة بداياته فإذا ضبط أصوله استطاع أن يصل إلى فروعه بأسهل مقام.

والمدرَج في الأسانيد والمتون صُنِفت فيه الكتب وبإمكان طالب العلم أن يرجع إليها، وأشهرها كما ذكر الحافظ –رحمه الله تعالى–في الشرح الذي هو "النزهة" هو كتاب الخطيب البغدادي–رحمه الله تعالى–الذي سماه ب "الوصل" للوصل المدرَج في النقل وذكر الحافظ بأنه زاد عليه ثم جاء السيوطي فزاد على ما زاده الحافظ.

فإذا أردنا أن نعرف مدرَج الإسناد فإن من أكثر أو أشهر ما يُضرَب به المثال ما رواه الترمذي فقال: ((حدثنا عن سفيان عن منصور عن الأعمش بن وائل عن عمرو بن شرحبيل عن النبي –صلى الله عليه وسلم–بمثله؛ وقال حدثنا عبد بن حُمير قال حدثنا سعيد بن الربيع أبو زيد قال حدثنا شعبة عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن عبد الله قال: سألت رسول أي الذنب أعظم فقال...)) ثم ذكر الحديث.

قال الترمذي –رحمه الله–معلقًا على هذا الاختلاف الواقع في هذه الأسانيد ((حدثنا سفيان عن منصور الأعمش أصح من حديث شعبة عن واصل لأنه زاد في إسناده رجلًا قال حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي –صلى الله عليه وسلم)) نحوه هكذا روى شعبة عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله ولم يذكر فيه عمرو بن شرحبيل، فعُلِم أن الإدراج هنا في ذكر عمرو بن شرحبيل.

وأما مدرَج المتن فإنه أيضًا كثير جدًا ربما ولا أذكر قد ذكرت مثالًا في الدرس الماضي، ما جاء في جُملة من الأحاديث وبعضها فيه اختلاف بين أهل العلم كخلافهم في حديث ((فَمَنْ اِسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرْتَهُ وتحجيله فَلْيَفْعَلْ)) فالشيخان لم يريا الإدراج وظاهر ما روى أحمد عن نُعَيم المجمر أن هذا إدراج

وهو الذي اختاره الحافظ ابن حجر تبعه عليه شيخ الإسلام وابن القيم والألباني وجماعات وظاهر ترجيح الشيخين أنهما لا يرانه مدرَجًا. ومن الإدراج ما يقع تفسيرًا للرواية كحديث عائشة –رضي الله عنها–أو ما جاء في سياق حديث عائشة ببدء الوحي، فإن الزهري قال: (التحنث التعبد) وهذا يقع في كثيرٍ من الأحاديث.

فعرفنا الآن المدرَج والمدرَجات وعناية العلماء بالمدرج في المتن.

[والمدرجات في الحديث ما أتت ** من بعض ألفاظ الرواة اتصلت]

قال –رحمه الله تعالى–:

[أو بتقديم أو تأخير فالمقلوب]

وهذا أيضاً نوع من أنواع الحديث وله تعلّق بالإسناد وله تعلّق بالمتن فيقع القلب في الأسانيد ويقع القلب في المتون وقد يوصف الراوي وصفًا مطردًا بهذا الوصف فيُقال فيه "يقلب الأسانيد" وهذا مذكور في كلام كثير من الأئمّة ـ– رحمهم الله تعالى ـ– فيقرّرون أنّ هذا الراوي يقلب الأسانيد ومن أمثلة هذا، ولعلّي لا أذكر الحديث كاملًا لكن أحيلكم على موضعه ما جاء في "مستدرك الحاكم" وقد ذكره العلّامة الوادعي – رحمه الله تعالى – في "أحاديث معلّة ظاهرها الصحّة" ورقم الحديث اثنين وستّين فقد حصل في هذا الإسناد قلب كما نصّ عليه الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى –فتنقلب بعض الأسانيد أو بعض الرجال يقع فيها قلب في الإسناد فيجعل مرّة بن كعب بدل كعب بن مرّة كما مثّل الحافظ ـ– رحمه الله تعالى ـ–؛ فهذا ما يسمّى بالمقلوب في الإسناد وأمّا مقلوب المتن فهو أن يقلب الراوي لفظة إلى لفظة أخرى تُعرف من خلال الروايات الأخرى أو من خلال معرفة الرواة أو جزم الأئمة ـ– رحمهم الله تعالى – ومن ذلك ما حرّره ابن القيّم –رحمه الله – أو قرّره بن القيّم لا نقول حرّره حتّى لا تكون مبالغة على ما سنذكره في ما بعد، ما قرّره بن القيّم – رحمه الله تعالى – من القلب الوارد في حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – ((وَلَا يَبْرُكَ أَحَدُكُمْ كَمَا يَبْرُكَ الْبَعِيرُ)) وأنّ هذا انقلب على الراوي وقد ذكر هذا وأطال فيه في كتابه "زاد المعاد" إلّا أنّ شيخنا مقبل ـ– عليه رحمة الله – يرى بأنّه لم يأت بدليل ولا ببيّنة ولا برهان على هذا الّذي قاله

ولكن ممّا يكثر التمثيل به في كتب المصطلح أنّهم يذكرون حديث ((حتّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُه مَا أَنْفَقْتْ شِمَالُه)) و هذا الحديث وقع عند الإمام مسلم بلفظ ((فَأَخفَّاهَا حتّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُه مَا تَنْفُقُ يَمِينُه)) فهذا غلط ووهم من الراوي والذي عليه الروايات والّذي جاء في الصحيحين أيضًا أنّ إقامة الحديث بأنّه ((لَا تَعْلَمَ شِمَالُه مَا تَنْفُقُ يَمِينُه)).

وصنّف الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى -في هذا النوع كتاب، وكما ذكر الحافظ في أوّل النزهة بأنّه قلّ نوع من هذه الأنواع إلّا وصنّف فيه الحافظ الخطيب كتابا، واسم كتابه "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب" وهذا يقع في روايات الرواة وإن كان في الأسانيد أكثر أن يقع هذا القلب.

ثمّ ذكر المصنّف -رحمه الله تعالى -نوعا آخرا وهو متعلّق بالأسانيد ألا وهو "المزيد في متّصل الأسانيد " فقال:

[أو بزيادة راو، فالمزيد في متّصل الأسانيد]

وهذا النوع ينبغي أن يعلم بأنّه من أدقّ الأنواع الّتي لا تعلم إلّا بكثرة الحفظ وجمع الطرق أو تنصيص الأئمّة عليه وهذا النوع أيضا ممّا كثر فيه خطأ الباحثين أو المتكلّمين في هذا العلم أو المصنّفين فيه ألا وهو تحرير القول في ما يتعلّق بالمزيد في متّصل الأسانيد بمعنى أنّ هذا الراوي يزيد في روايته لهذا الحديث المرّة بعد المرّة راويًا، أن يزيد فيه راويًا فإذا زاد هذا الراوي وكان ممّا سمعه من الراويين فإنّ هذا هو المزيد في متّصل الأسانيد فيزيد في أثناء الإسناد المتّصل ما لم يزده غيره أو هو، فمن ذلك ما رواه النسائيّ في سننه قال: ((أخبرنا عمرو بن علي عن عبد الرحمن قال حدثنا ثابت بن قيس أبو الغصن شيخ من أهل المدينة قال حدثني أبو سعيد المقبري قال حدثني أسامة بن زيد قال: قلت : يا رسول الله ... الحديث)) قال بعد ذلك :((أخبرنا أحمد بن سليمان قال حدثنا زيد بن الحباب قال أخبرني ثابت بن قيس الغفار قال حدثني أبو سعيد المقبريّ))؛ قال شيخنا مقبل – رحمة الله عليه – في "الصحيح المسند ممّا ليس في الصحيحين" حديث رقم ١٩ وهو هذا الحديث لمن شاء أن يراجع الكلام عليه : (هذا حديث حسن وهو من المزيد في متصل في الأسانيد ، فأبو سعيد المقبوري تارة يرويه عن أسامة بن زيد كما في الإسناد الأوّل وقد صّرح بالتحديث منه، وتارة يرويه عن أبي هريرة

عن أسامة بن زيد كما في الإسناد الثاني عند النّسائي نفسه)، فهذا النّوع هو المزيد في متصل الأسانيد، ولا يعتبر علّة في الحديث إذا كان المروي عنه من الثقات الأثبات، ولهذا النوع أيضا أمثلة كثيرة لكن المراد هو فهم هذا العلم وإن كان وصلتني بعض الرسائل مما قد يحدث نوعا من التثبيط أنّ الكتاب الذي هو النخبة كان كبيرا ربما على مستوى بعض الطلاب أو الحاضرين، وأنا أقول لهم على رسلكم إن شاء الله تبلغوا، ولا يبلغ الإنسان من مرّة، ولا يتعلّم الرماية إذا أخذ قوسا ثم رمى بل لا بدّ أن يرمي و يخطئ و يخطئ و يخطئ حتى يتعلم يصوّب الهدف، وهذا هو الإنسان لا يأتي العلم إلاّ بالتعلم والممارسة بقدر ما يستطيع، فإذا تقرّر هذا فإنّ هذا الكتاب يعتبر مختصرًا للمبتدئين، ولكن الكثير من علوم الآلة حجز بينها وبين طلاّب العلم الهالة و الدّعاية التي يسمعون بها من أنّ هذا الفن صعب وأنّ هذا النّوع من العلوم صعب جدّا إلى آخره ، هذا كما ذكرت لكم مرارًا نوع من الغلط لا ينبغي لطالب العلم أن يلتفت إليه بالمرّة، بل يعالج الأمر ويستمر حتّى يفتح الله تعالى عليه.

ثم قال المصنّف –رحمه الله تعالى–ذاكرًا نوعًا آخر من أنواع الحديث ألا وهو المضطرب فقال:

[أو بإبداله ولا مرجّح فالمضطرب]

المضطرب أيضا من أنواع الحديث التي قد يوصف بها الراوي فيقال فيه مضطرب الحديث، فيلازمه ذلك الوصف، بعض الأنواع يوصف بها بعض الرّواة، فالمضطرب كما قلنا نوع من أنواع الحديث التي تحتاج إلى معرفة، وإن كان الحافظ السّخاوي فيما يحضرني يقول:

(بأنّه لا يسلّم مثال لهذا النوع) في فتح المغيث، لعلي إن شاء الله لا أهم في هذا فأنا لم أراجع المسألة قريبا لكن هذا الذي أذكره الآن، قال بأنّه لا يسلم مثال لهذا النوع الذي هو المضطرب.

وحَدُه أنّه ما روي على أوجه مختلفة متدافعة متساوية في القوّة، وهذا هو المضطّرب إذا لم يمكن الجمع، وبالمثال يتّضح المقال وإن كنت قد حرصت وكنت حريصًا أكثر إلاّ أنّني رأيت مداهمات الوقت، وما أخبرتكم به من بلوغ بعض الرسائل وإلاّ كنت أريد أن أذكر المباحث المتعلقة بهذا النوع من جهة التعليم من جهة المثال من جهة الحكم عليه بالصحة والاستشهاد وعدم.

في الحقيقة أنّ من بحث في المضطّرب يجد أنّه قلّ أن يسلم مثال من الأمثلة وخصوصا فيما يتعلق بالمتن، ولكن بإمكانك أن تراجع الحديث رقم خمسمائة وثمانية من "أحاديث معلّة ظاهرها الصّحة" للشيخ مقبل –عليه رحمة الله– فقد ذكر حديث أبي داوود في سننه ((حدثّنا هارون عبد الله قال حدثنا ابن أبي فُدَيكٍ عن الضحّاك يعني ابن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنّها قالت: الحديث))، فيقول: (أنت إذا نظرت إلى هذا الحديث وجدت رجاله رجال مسلم على كلامٍ في الضحّاك ،ولكن قد خولف فيه الضحّاك بن عثمان سندًا ومتنًا حيث قال الحافظ في "الترخيص" رواه الشّافعي وقال أخبرنا داوود بن عبد الرحمان ثم ذكر إسناد الشافعي قال ثم نقل كلام البيهقي هكذا رواه جماعة عن أبي معاوية وهو آخر حديث الشّافعي المرسل وقد أنكره أحمد بن حنبل لأنّ النّبي –صلى الله عليه وسلم – صلى الصّبح يومئذٍ بالمزدلفة فكيف يأمرها أن توافي معه الصّبح)، ثم ذكر كلام ابن التركماني وأطال الشيخ في الكلام على هذا الحديث وذكر بأنّه وقع فيه الاضطراب في سنده ومتنه، وذكر أنّ الطّحاوي حكم عليه أيضا بالاضطراب فتراجع لأنّ الاضطراب لابد أن يقع فيه نوع من المدافعة بمعنى أنّه لا يمكن الجمع بحال من الأحوال.

والإمام مالك –رحمه الله تعالى–حكم على حديث: ((لاَ تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ)) بأنّه حديث باطل، وبعض أهل العلم يذكر بأنّ هذا الحديث من نوع المضطرب الذي وقع فيه الاضطراب في الإسناد كما أن كثيرين من علماء المصطلح يضربون له مثلًا بحديث الخط الذي في السترة كما في "بلوغ المرام" وغيرها من كتب التّخريج.

ثم ذكر المصنِّف –رحمه الله تعالى–المصحَّف، ذكر نوعا آخر من أنواع الحديث وجعله على قسمين: فذكر المصحَّف والمحرّف قال:

[أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ فَالْمُصَحّفُ وَالْمُحَرَّفُ]

فذكر هنا النوعين إلا أن العلاّمة أحمد شاكر – رحمه الله تعالى– في تعليقه على "اختصار علوم الحديث" لابن كثير – رحمه الله تعالى– ذكر أن ابن حَجر تفرد بهذا التفريق ولا يُعرف هذا التفريق في كلام المتقدمين، يعني أنهم لا يعرفون إلا المصحّف وأما المحرف فإنه ليس نوعا معروفًا وهذا أيضا فيما أذكر ناقش الكلام عليه الشيخ محمد بازمول –وفقه الله– في كتاب "منهج المتقدمين" فإنه ذكر هذا

القول فيما يتعلق بما انتُقِد على الحافظ بن حجر – رحمه الله تعالى– في النزهة وأنه لم يأتي بما يدلّ بكلام الأئمة على هذا النوع من الحديث أو من الخلل الواقع في الحديث ألا هو التفريق بين المصحف والمحرّف وإنما عامة ما يذكرونه هو المصحف والحافظ ابن حجر يرى أن ثمة فرقا بينهما فالمصحّف يقع في النقد، نحن الآن ندرس النخبة فينبغي أن نذكر ما قرره هو فالمصحف يقع في النقد، والمحرف يقع في الضبط الذي هو الشكل كالجُرَيْري والجَرِيري وما شابهه وغالبًا ما يقع المصحف في المتن وقد قال أو نقل الحافظ الذهبي – رحمه الله تعالى– كلمة عن الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى– أنه قال:(من يُفْلِت من التصحيف) هكذا ذكرها الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء"، فمعنى هذا أنه يقع التصحيف في كلام العلماء وفي روايتهم هذا ما يتعلق بالمصحّف والمحرف وله أمثلة كثيرة في كتب الرِّجال وفي كتب الرواة أو في كتب الحديث من جهة الإسناد ومن جهة المتن، وقد صنف فيه العسكري – رحمه الله– كتابًا مستقلًا في المصحّف وكذلك صنّف غيره، فعلى سبيل المثال مثلًا في حديث أبي هريرة الذي رواه أحمد عن عبد الرزّاق أنه قال يعني النبي – صلى الله عليه وسلم– : ((النَّارُ جُبَار)) ثم قال الإمام أحمد أو ذكر الإمام أحمد كلمة نحو هذه الكلمة أنها تصحفت، علّق الذهبي – رحمه الله تعالى– قال:(أظنها تصحفت عليهم فإن النار قد تكتب النير على الإمالة بياء على هيئة البير فوقع التصحيف) فقد يقع التصحيف وكذلك ذكر الحافظ الذهبي أنه يقع كثيرا في إبدال تسعٍ بسبعٍ، وما يذكر من التصحيف في أسماء الرجال والرواة وما شابه ذلك هذا نوع من المصحف ولا شك أن كتاب طالب العلم هو قرة عينه والتصحيف والغلط الذي يقع في كثير من كتب العصريين لا يحصيه إلا الله – تبارك وتعالى– إما أن يرجع إلى هذا المؤلِّف نفسه أو يرجع إلى الطابعين الذين يتصرفون بدون إذن صاحب الكتاب فيقدّمون أو يؤخّرون أو يضعون شكلًا للحديث يُشْكِلونه فيقعون في الخطأ إمّا من جهة النحو وإما من جهة الصرف فإما أن يُخطئوا في آخر الكلمة وهذا هو النحو وإما أن يخطئوا في أولها أو وسطها وهذا هو الصرف وأما اللحن والتصحيف والخطأ في اللفظ عند كثيرٍ من الناس أو حتى عند بعض الخواص لا تسأل عنه.

يقول بعد ذلك الحافظ بن حجَر –رحمه الله تعالى–:

[وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي الْمُتُونِ، وَقَدْ يَقَعُ فِي الأَسْمَاءِ الّتِي فِي الأَسَانِيدِ] فيقع هذا في المتون ويقع في الأسانيد يعني أن التصحيف قد يقع في الأسانيد كما ذكرنا ذلك من قبل وقد يقع في المتون، ولا شك أن التصويب ليس بالأمر السهل، ولهذا كان العلماء يصوِّبون على حفظهم وما سمعوا. ومع هذا إذا وقع في نفس طالب العلم أن هذه اللفظة فيها نوع من الخلل فإنه إما أن يراجعها حتى تستريح نفسه وإما أن يبقيها على أصلها التي هي مكتوبة فيه، وللحافظ المِزّي –عليه رحمة الله تعالى– جهد طيب حسن في كتابه "تحفة الأشراف"[1] الذي هو كتاب الحافظ المزي –رحمه الله– فإنه يصلح أنواعا من الغلط، وعندي من مقيدات ما قرأته أو استقرأته في كتب شيخنا مقبل –عليه رحمه الله– ما لا يباريه به أحد من أهل العصر، وخصوصًا في الرجال، فإنه يذكر المطبوع ويبين الصواب، فإما أن يحيل إلى نسخ أخرى وإما أن يحيل إلى كتب ترجمت لهذا الراوي.

ومما حصل معي قبل أيام، يعني في ليلة الثلاثاء الماضي، أن كنا نقرأ نحن وبعض الإخوة في "عوالي صحيح البخاري"[2] لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–، فضبط الراوي حديث ((لن يَتِرَكَ من عملك شيئا))، ضبطه بضمّ الراء ((لَن يَتْرُكَ من عملك شيئا))[3]، فقلت للإخوة: لا، هذا خلاف المحفوظ الذي في صدري والذي سمعته؛ لكن ينبغي أن نراجع هذه اللفظة... والمهم أننا راجعنا عدة من نسخ البخاري وفتح الباري فإذا بها على ما ذكرته من أنه ((لن يِترَكَ)) بمعنى: لن يُنقِصك شيئا.

فمثل هذا التصحيف، يجب على طالب العلم ألا يُفوِّت شيئا وخصوصا في كتبه كما ذكرت لكم أن قرة عين طالب العلم هو كتابه الذي يقرأه، الذي يَدْرُسه، الي يحفظه، الذي يُدَرِّسه، إلى آخره.

فالحافظ بن حجر –رحمه الله–يقول: (وأكثر ما يقع في المتون وقد يقع في الأسانيد)[4]، وكثيرٌ أيضا ما يقع في الأسانيد لكن الحافظ بن حجر –رحمه الله تعالى–يتكلم على زمانه وإلا فإنه في هذا الزمان إذا قرأت في بعض الكتب تكاد أن... لا أقول تكاد أن تحلف بل تداك أن تجزم في قرارة نفسك أنك لا

---

[1] تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للحافظ المزي –رحمه الله تعالى-.
[2] "المنتقى عن *عوالي صحيح البخاري*" لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى-.
[3] صحيح البخاري الجزء أو الصفحة: ٣٩٢٣

[4] قال الحافظ بن حجر –رحمه الله- في "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" ص.١١٨: "وأكثر ما يقع في المتون، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد"

تعود إلى قراءته بسبب كثرة الغلط وكثرة الخطأ. وهذا قد يقع –كما قلت–من المؤلِّف نفسه، وقد يقع من المتصرفين الذين يقومون على طباعة بعض الكتب.

ثم قال –رحمه الله تعالى–:

[وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي].

وهنا يصلح أن أذكر ما حصل معي قبل أيام، كما ذكرته لكم قبل قليل، بأن هذا الباب ليس من الأبواب السهلة وينبغي على طالب العلم أن يراعيه وأن يعتني به. وهو أنه إذا توهم أن هذه اللفظة غلط، أو أن هذا اللفظ ليس على الجادة؛ فإنه ينبغي له أن يراجع وخصوصًا في هذه العصور مع قلة الحفظ، وقلة البحث، والضعف اللغوي والذي نستطيع بأن نقول بأن الجواد فيه الجاد ربما أتقن النحو وأما باقي علومه، كالصرف والبلاغة، فإنه ربما لا يلوي لها ولا يلتف إليها. فإذا أشكل عليه لفظ فإنه لا ينبغي له أن يتجاسر على تعديله هو من جهة نفسه، والكتب –ولله الحمد–المصنفة يراجعها قدرًا من الاستطاعة.

هنا ذكر المصنف –رحمه الله تعالى–الرواية بالمعنى، قال:

(وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ)

وهنا مسألة مهمة أيضا أخرى، قبل أن أذكر شيئا مما يتعلق بهذا النوع، وهو: أنه إذا وقع الغلط أو الخطأ في كتاب معين وكان التصويب أو المصوب على شك منه، أو كان على ما هو عليه بالأسانيد الصحيحة المروية فإنه لا يجوز له أن يقوم بتعديله في أصل المتن، بل يجعل التعديل في أسفله، أو عن يمينه أو عن الشمال، ما يسمى بحاشية الكتاب أو في ترته جعلوا من الأدب أن يجعل تعديله أو تصويبه بنوعٍ آخر من القلم.

وويل الله لو ذكرت لكم مما وقفت عليه من التحريف لكتب كاملة، وتغييرها من جهة مبناها ومعناها ما وسعنا المقام: أحدهم طبع منظومة للسخاوي، علم الدين السخاوي، صاحب القراءات المير الشاطبي وعدّل فيها وغير على حسب ميزاجه دون رجوع إلى أصول، آخر أخذ منظومة الشيخ ابن سعدي –رحمه الله– وعدلها تعديلا كاملا ولم يترك بيتا على ما نظمه صاحبه إلا النزر اليسير

كالمقدمة، وآخر في ترتيب شرح السنة للبربهاري وآخر في الآجرومية للآجروم –رحمه الله تعالى– في تعديله وإعادة صياغتها وترتيبها؛ وأما في كتب الحديث فلا تسأل، قل من يراجع في مثل هذا الباب.

وينبغي أن تبقى الكتب على ما هي به ويُنبّه في حواشيها. هذا ما يتعلّق أو ما ذكره المصنِّف هنا فيما يتعلّق بالرّواية أو بالرّواية بالمعنى، بمعنى أنّه هل يجوز أن يُروى الحديث بالمعنى؟ الحافظ بن حجر يفصّل في هذا قال : (ولا يجوز تعمّد تغيير المتن بالنّقص الذي هو الاختصار والمرادف الذي هو الرّواية بالمعنى إلا لعالم بما يحيل المعاني) مسألة الزيادة والنّقص هذه واضحة ظاهرة، الترادف عند القائلين به وهم الكوفيّون ومن تبعهم على ذلك في الترادف بين اللفظين وهو اختلاف اللفظ واتّحاد المعنى بأن يأتي بشيء يقاربه لو قلنا بمعنى الترادف أن يأتي بشيء يقاربه وإذا نظرت في حديث البراء بن عازم الذي في الصحيحين في أذكار النوم لما لقّنه النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – قال: ((وبرسولك الذي أرسلت))فقال النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – : ((وبنبيّك الذي أرسلت)) من هنا قال طوائف من أهل العلم بأنّ هذا دليل على أنّ الأذكار توقيفيّة وأنّه لا يجوز الرّواية بالمعنى أو بأنّ المعنى فيه نوع من الدّقة ولكن جماهير أهل العلم تجوّزوا في الرّواية بالمعنى والخطّابي أبو سليمان الخطّابي البسطي – رحمه الله تعالى – المتوفي سنة ثماني وثمانين وثلاثمائة له كتاب سمّاه "إصلاح غلط المحدّثين" وهو كتاب نافع ماتع وإن كان الحافظ النّووي –رحمه الله تعالى–يتعقّبه في كتبه في مواضع منه فيتعقّب الخطّابي البسطي في مواضع من هذا الكتاب، إذا عُلم هذا فإنّ جُمّاع هذا الأمر الذي يجمع لطالب العلم في نفسه الملَكة راجع إلى أمرين : إدمان القراءة والنظر في كتب الحديث وسماعها والتضلّع باللغة العربية قدر ما يستطيع من نحوها وصرفها وبلاغتها وكم تستمع إلى قراءة القارئين أو بعض القراء أو بعض المتحدّثين أو بعض المدرّسين أو بعض المحاضرين من الألفاظ التي تمجّها الأسماع وهذا لا ينبغي لطالب العلم خصوصًا مع هذه اللغة التي عظّمها الله تبارك وتعالى وهي من آثار بركة هذا القرآن ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾[ص: ٢٩] ومن بركة هذا القرآن ومن أعظم بركاته ما حفظه لنا من لغة العرب بقراءاته المتواترة العشر التي أُجمع عليها والشاذة الأربعة التي هي معروفة مشهورة فإنها حجّة في لغة العرب فإذا أراد طالب العلم أن يتعرّف على تصويب الألفاظ وتصحيحها فإنّه يدمن النّظر والقراءة في كتب الحديث ويتضلّع قدر ما يستطيع في القراءة والسّماع في كتب اللغة

العربية ومعرفتها وما صُنّف في "إصلاح المنطق" و"لحن العوام" و "تثقيف اللسان" وهذه أسماء لكتب وما شابه ذلك من كتب الفصيح ومنظوماته ككتاب "ثعلب" وهذه تعينك لأنّ الكتاب والسنّة بلسان عربيّ مبين.

ثمّ ذكر الحافظ بن حجر –رحمه الله تعالى –نوعا آخر:

[فإن خفي المعني احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل]

هذا النوع هو ما يُسمّى بغريب الحديث ما معنى بغريب الحديث؟ الكلمة الغريبة هي الكلمة التي تقع في النّفس منها نُفرة بمعنى أنّه لا يدركها لا يعرف معناها فيحتاج إلى مراجعة ما يحُلّ لفظها أو ما يبيّنها ويوضّحها فهذا النّوع يسمّى غريب الحديث وللضعف اللغوي أيضا ولتداخل اللغات ولطغيان العاميّة حتّى على المنتسبين إلى العلم يحتاج طالب العلم أن يراجع في كتب غريب الحديث هذه اللفظة ما معناها؟ كم تحتمل من المعاني؟ وقد صُنّفت الكتب الكثيرة جدًا من قديم فيما يتعلّق بغريب الحديث ومن أشهرها كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد قاسم بن سلاّم و كثير من الكتب التي صُنّفت في هذا الباب لا تخلو إمّا من التّجهّم أو اعتزال أو أشعرية ككتاب "الفائق في الحديث" للزمخشري فإنّه على مذهب المعتزلة فيكون طالب العلم حذرا وكتاب "النهاية في غريب الحديث" فإنه على طريقة الأشاعرة لأنّ ابن الأثير منهم ومن أحسن الكتب في هذا الباب لمن أراد الإتقان فيما يتعلّق بأحاديث الصحيحين كتاب "مشارق الأنوار" لليحصبي الذي هو القاضي عياض – رحمه الله تعالى– المالكي وكذلك ما أودعه الحافظ بن حجر في أول كتابه "فتح الباري الهادي" فقد عقد كتابا مستقلا بما يتعلّق بغريب الحديث وما يذكره أيضا في كتبه وشرحه وفي غيرها من شروح الحديث فإن كتب شروح الحديث مليئة ببيان غريب ألفاظه.

والغرابة قبل أن أختم الكلام عليها لا بد أن نعرف أنها في كل العلوم نسبية، ماذا نقصد بنسبية؟ لا يمكن أن تكون الغرابة مطردة عند جميع العلماء أو في جميع اللغات، هذا لا يمكن أن يكون، فقد تكون اللفظة غريبة من بلد إلى بلد أو من عالم إلى عالم أو من زمان إلى زمان وكلما ضعف الحذف اللغوي كلما كانت الألفاظ الغريبة أكثر في القرآن، وفي السنة، وفي كلام العرب وفي أشعارها ونثرها.

فإذًا عندما نقول الغريب ماذا يقصدون به؟ يقصدون الغريب النسبي يعني بالنسبة الى سامعه، أو بالنسبة إلى المتكلم فيه، أو بالنسبة إلى من ينظر في هذا الكلام أو يسمعه. فأيضًا مشكل الحديث وهو النوع الأخير الذي ذكره الحافظ -رحمه الله تعالى- وهو الذي لعلنا سنختم الكلام به، تقدم معنا شيء منه، فيما ذكره المصنف –رحمه الله تعالى- في قسم المقبول وهو ما يتعلق بمشكل الحديث عندما ضربنا مثلًا : ((وَلَا طِيَرَةَ)) وذكر الحافظ –رحمه الله تعالى- في شرحه بعض الكتب المصنفة فيه كحديث "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي وإن كان لم يقع فيه استيعاب وكذلك "تأويل مختلف الحديث" للحافظ ابن قتيبة –رحمه الله تعالى- الدينوري وكتاب "شرح مشكل الآثار" للحافظ أبي جعفر الطحاوي –رحمه الله تعالى ورحم الله الجميع-.

ومراجعة هذه الكتب تصقل طالب العلم وتوصله إلى معارف كثيرة في التعامل مع النصوص وينبغي أن يعلم أن الإشكال لا ينبغي أن يكون منطلقًا من هوى في نفس المستشكِل فيكون عنده أشياء متقررة اعتقدها، تبناها، درسها، قررها له شيوخه، أخذها عن جماعته، عن حزبه، فإذا أتى إلى الحديث أو أتى إلى النص يقول هذا مُشكل وقد يقول بعضهم هذا مُشكل على مذهبنا، ومن نظر في كتب المقلدة وخصوصًا المتعصبين لمذاهبهم يجد شيئا من ذلك يندى له الجبين، فيأتي إلى الحديث فيقول: هذا مُشكل على مذهبنا فيجعل مذهبه هو الأصل الذي ربا عليه ونشأ ثم بعد ذلك يجعل هذا الحديث أو هذه الرواية هي المشكلة على المذهب وهذا لا شك أنه من منطلق الهوى وليس كل ما استشكله طالب العلم أو العالم يكون صوابًا في جهة الإشكال، وهذه أشياء وجدانية نفسية كما أنها نسبية، كما ذكرت لكم آنفًا، فيما يتعلق بالغريب وفيما يتعلق أيضا بمشكل الحديث.

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد إلى ما يحب ويرضى وأن يعيننا وإياكم على العلم النافع ويوفقنا وإياكم للعلم النافع والعمل الصالح فهو ولي ذلك والقادر عليه وسنقف عند هذا الموضع -إن شاء الله تعالى-فعسى الله -عز وجل-أن يوفقنا أن ييسر بأن نختم الكتاب بعد درسين وهو ولي ذلك والقادر عليه وعساه أيضًا سبحانه أن ييسر لمعرفة الوقوف أو الوقف الذي وقفنا عليه في كتاب "المورد العذب الزلال".

المورد العزب الزلال

الباب السادس

في بيان أن الانحراف عن منهج الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ترك للصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه.

لقد بعث الله عز وجل نبينه محمداً رحمة للعالمين ومناراً للقاصدين وأسوة للمهتدين وكلف عباده جميعاً باتباعه والاهتداء بهديه والتأسي بطريقته ومتابعة سنته فقال عز من قائل: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف: ١٥٦] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[آل عمران: ٣١] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[النساء: ٥٩]وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾[الأنفال: ٢٠] وفي الدعوة خاصة أمر الله باتباعه فقال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[يوسف: ١٠٨]

ولقد أمرنا الله عز وجل أن نتأسى برسوله الكريم فقال جل من قائل:﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾[الأحزاب: ٢١]

كما أمرنا وإياه أن نتأسى بإبراهيم والذين معه في البراءة من المشركين وإعلان العداوة لهم وإن كانوا أقرباء في النسب قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾[الممتحنة: ٤]

ولما ذكر عز وجل الأنبياء في سورة الأنعام وعددهم سبعة عشر نبياً قال في خاتمة ذلك: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ۗ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾[الأنعام: ٩٠]

ومن هذه النصوص يتبين أن الله أمرنا أمراً إلزامياً باتباع نبيه في كل شيء في دعوتنا وفي عبادتنا وفي معاملتنا وفي أخلاقنا وفي لباسنا وأكلنا وشربنا ونومنا ويقظتنا وفي كسب المال وتنميته وانفاقه بل في كل شيء وإن الدعوة إلى الله هي أهم شيء في هذا الدين وأعظم شيء يجب أن نتأسى بالنبي فيه فنبدأ كما بدأ ونؤسس كما أسس ونهتم أولاً بالأصل الذي اهتم به أولاً واهتم به كل نبي بعث إلى أمة يدعوهم إلى الله وهو الأمر بالتوحيد والتحذير من الشرك قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[النحل: ٣٦]

وقد وضحت ذلك أعظم توضيح في بيان منهج الرسل في الدعوة إلى الله صلوات ربي وسلامه عليهم، فمن تهاون في الأصل الذي اهتموا به وغض الطرف عن الشرك الذي بدأوا بهدمه، بل حاضر في بعض أوكاره ولم ينبس ببنت شفه في إنكاره وكان همه جمع من تسمى بالإسلام ولو كان بعيداً كل البعد عن حقيقته ولو تعاطى ما يهدمه من أساسه ويقوض بنيانه من قاعدته كالشرك الأكبر الذي يخرج العبد من الإسلام ويحتم عليه الخلود في النار ويحرم عليه دخول الجنة من غير تصحيح لعقائدهم ولا بيان لما هم عليه من الشرك الأكبر والبدع والضلالات فقد انحرف عن الصراط المستقيم الذي أمر الله عز وجل باتباعه حيث يقول: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾[الأنعام: ١٥٣]

وإن الذي سار عليه رسول الله في دعوته حيث مكث عقداً من الزمن لا يأمر إلا بالتوحيد ولا ينهى إلا عن الشرك، شأنه شأن الأنبياء قبله الذين أخبر الله عنهم جميعاً أنهم كلفوا أول ما كلفوا بهذا الأصل قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٢٥]

وأخبر أن هذا الأصل هو الصراط المستقيم فأخبر عن عيسى أنه قال:﴿ إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ۗ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾[آل عمران: ٥١] ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾[مريم: ٣٦] إ﴿نَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾[الزخرف: ٦٤]

فمن ترك هذا المنهج الواضح الذي مشى عليه جميع الأنبياء في دعوتهم فقد ترك الصراط المستقيم واتخذ لنفسه منهجاً مستقلاً وكانت دعوته مثلها كمثل رجل بنى بيتاً بدون أساس وعنى فيه بالمحسنات والزخارف فلم يلبث أن انهار، وإن التوحيد هو القاعدة الأساسية التي لا يقوم الدين بدونها قال تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾

[إبراهيم: ٢٤] وهذا مثلٌ لكلمة التوحيد لا إله إلا الله.

انتهى هذا الباب الذي هو الباب السادس ونُكمل -إن شاء الله تعالى-فيما يُستقبَل، فإن كان عندكم شيء مما الإشكالات التي تتعلق بالدرس وإلا فنستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه.

الإجابة على الأسئلة

السؤال١:

يقول أحسن الله إليكم، لم تذكروا **[فإن وقع الابدال عمدًا]**.

الجواب:

أي نعم هذا -سبحان الله-يفوت لأنني لا أكتب ما أذكره فيفوت عليَّ بعض الشيء وأنتم جزاكم الله خيرًا تنبهون على هذا ألا وهو ما يتعلق بالقلب العمدي بمعنى أنه يقلب الراوي الأسانيد عمدًا فهذا لا يجوز، لا يجوز أن يتعمد الراوي قلب الأحاديث لا سندًا ولا متنًا، وإنما جوزوه فيما إن كان للامتحان بمعنى أن الطالب يُختبر في ذلك وأكثر علماء المصطلح يستشهدون بقصة قلب الأسانيد على البخاري —رحمه الله تعالى-بمتونها لما قَدِم بغداد وأعادها على صياغتها.

وهذه القصة الذي أذكُره من البحث ولا أريد أن أبالغ أنه قديم جدًا قد ربما يتجاوز الثماني عشر سنة أنها لم تثبت عن الإمام البخاري —رحمه الله تعالى–لكن الجمهور أجازوا صورتها. فإذا كان هذا الراوي يُختبر أو تُقلب له الأسانيد ومتونها من أجل الاختبار وكان عالمًا بذلك، كما حصل أيضًا في قصة يحي بن معين وأحمد بن حنبل مع أحد شيوخهم لما قلبوا عليه الأسانيد فعرفهم ثم ركل ابن معين وقال: (لا يفعل هذا إلا أنت) أما هذه القصة فهي ثابتة وهي من الأدلة على جواز فعله للاختبار والامتحان ومعرفة ضبط الراوي للحديث.

فجزى الله خيرًا السائل وأنا أشجعكم على هذا بارك الله فيكم فنحن نُكمل بعضنا بعضًا.

السؤال ٢

يقول أحسن الله إليكم البعض يعلم علم اليقين أن صحيح البخاري معروف بالصحة وقد جاوز القنطرة في ذلك، لكن الذي يُشكل أن في الصحيح المفاريد والغرائب وأيضًا المعلقات والمشكِل أكثر أن البخاري يُعلِق ما فيه ضعف ويرويه بالجزم ويُعلِق ما هو صحيح ويرويه بصيغة التمريض.

الجواب:

لا إشكال في هذا كله لأن هذا الباب أخوتي عند جميع النقاد الذين تعرضوا لصحيح الإمام البخاري ولم يتعرض منهم للمعلقات لا الدارقطني ولا أبو السعود الدمشقي ولا أبو علي الجياني ولا أيضًا غيرهم من الأئمة الذين تعرضوا لصحيح الإمام البخاري أو للصحيحين تعرضوا لما يتعلق بالمعلقات لأنها ليست على شرط الصحيح صحيح البخاري كما أنه وقع منها نزر يسير في صحيح الإمام مسلم كما أن مقدمة صحيح مسلم وما يرويه فيها من الأحاديث أيضًا على شرطه فإنهم لا يتعرضون لها رواها بالجزم أو رواها بالتمريض وإنما ينظرون إلى النظر والبحث في هذه الأسانيد ودراستها دراسة مستقلة.

الأمر الآخر أن مسألة المفاريد والغرائب ذكرت في الشرح عندما تكلمنا عن الغرائب والمفاريد، بل وهناك ما هو أدق بما لا يعلمه بعض هؤلاء الذين اتخذوا الطعن في صحيح الإمام البخاري هناك أشياء لو وقفوا عليها لاتخذوها سياطًا يضربون بها أهل الإسلام وهي ليست على طريقتهم ولكن الله

حافظ دينه عنهم. والأمة متفقة وهذا الأصل الذي يجب أن نتفق عليه وألا نخرج عن إجماعهم أن الأمة مجمعة متفقة إجماعًا قطعيًا يقينيًا على قبول الصحيحين وعدم التشكيك فيهما إلا ما استثناه من حكا الإجماع من الأئمة في الأحرف اليسيرة المنتقدة على الإمام البخاري ومسلم كما أن كثيرًا من هذه الأحرف المنتقدة أو الأحاديث المنتقدة عامتها عند الترمذي والدمشقي والجياني ومن يعني ينتقد بعض الأحاديث كما يقع لغيرهم أنها راجعة إلى الصناعة الحديثية في غالبها كوصل إرسالٍ أوإرسال وصلٍ أو اختلافٍ على الراوي مع أن الحديث هذا يعني –لا إله إلا الله محمد رسول الله–عند المنتقِد وعند المنتقَد عليه صحيح من جهة المتن. فكل هذه الإشكالات التي تَعرِض لطالب العلم يَعرِضُها على كلام أئمة الإسلام.

قضية المفاريد والغرائب هذه لم ينفرد بها البخاري ومسلم، هناك غرائب مالك، هناك الغرائب عند أحمد عند غيرهم من الأئمة ولكن لمكانة الصحيحين ومكانة صاحبيهما تعرضوا لمثل هذا النوع ومن محن وفتن المفرقين بين منهج المتقدمين والمتأخرين محنة القول في المفاريد والغرائب فإنني قد قرأت ولا أبالغ اذا قلت لكثير منهم أو سمعت لبعضهم ما يأتيك إذا تكلم عن المفاريد والغرائب ثم يقول كما وقع في صحيح البخاري وهو يتكلم عن الاعلان في المفاريد ويكون ممن ينتسب الى السنة وممن أنتسب الى الحديث وربما يكون ممن ربا في نجد وتعلم فيها وأخذ عن علمائها دعوتهم ومع هذا ثم لم ينتبه الى هذا المسألة التي أثارها –لا اله الا الله كنت سأقوله المغراوي لا دخل له في هذا الباب–التي أثارها المليباري وهو حمزة المليباري فيما يظهر ويبدو الى الكوثرية ومذهبها أقرب وهم لهم في أبواب الحديث مالا يعلمه إلا الله –جل وعلا– في الطعن فيه؛ فيتكلمون عن المفاريد والغرائب والاعلان بها ثم يأتي ويقول كما وقع في صحيح مسلم في تفرد حماد ابن سلمة في حديث ((إنَّه حَدِيث عهدٍ بِربِّه)) وماذا في هذا أن يكون هذا الحديث انفرد فيه فلان أو انفرد فيه فلان من قال من أئمه الاسلام وهذا عمل صاحبي الصحيح فضلا عن غيرهما عمل صاحبي الصحيحين ناهيك بالأصح ناهيك عن غيرهما أنهما يقبلاني المفاريد والغرائب ويرمونها في كتبهم ولا يشترطون ان يأتي الحديث متواترا وهذا من المداخل التي دخلت من علوم المتكلمين فيما يتعلق في مساله الاحاد هذا المسالة التي أثارها اخي السائل بارك الله فيه مساله تحتاج الى محاضره لكن اذكر بعض الأمثلة وأطراف من الأمثلة التي يدندن

حولها من يتعلقون في التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين وخصوصًا في هذا الباب باب المفاريد وباب الغرائب فإنه ينبغي على طلاب العلم الذين فتح الله عليهم ما يتعلق في علم الحديث والكلام عن الصحيحين أن ينظروا في كتب الأئمة هذه كتب الأئمة التي بين أيدينا التي شرحت الصحيحين التي تكلمت عن الاحاديث المنتقدة على الصحيحين أي إنهم يطلقون القول في الحديث في إعلال الحديث لمجرد انه تفرد به الراوي الفلاني او اغرب فيه الراوي الفلاني إذاً لكان أول حديث في صحيح الامام البخاري هو محط هجمات المنتقدين الذين انتقدوا على صحيح الامام البخاري وعلى صحيح الإمام مسلم جملة من الاحاديث ولم يتعرض له أحد الذي هو حديث ((إنَّما الأَعمَالُ بِالنِّيَاتِ)) وهو حديث فرد في الصحابي وفرد في التابعي فرد في تابع التابعي وكما هو معلوم من جهة اسناده ؛أطلنا في الجواب والظاهر أنها أيضا حصلت نوع من حرارة في الدم شويه.

السؤال٣ :

يقول هل يطلق على الشذوذ سواء كان في المتن أو السند علة ؟وما الأولى أن يُقال ؟

نعم الشذوذ يعتبر علة وأظن والله أعلم أنني قد نبهت أول الشرح في الكلام على شروط الحديث بأن قول المصنف –رحمه الله–ولم يكن **[شاذًا ولا معلل]** هذا من باب عطف العام على الخاص لأن الشذوذ والنكارة والاضطراب نوع علة أيضا تكلمنا على ما يتعلق بما يطلقه اهل العلم على العلة وأنهم يطلقون على العلة مطلق الضعف كما ذكرتُ لكم ذلك وأمثلة له في كتب التخريج ويطلقونه على الانقطاع الواقع في رواية الحديث ويطلقونها ايضا على الاختلاف على الراوي وهذا هو الاكثر فيما يتعلق بشرف علمهم هذا فالشذوذ نوع من العلة.

السؤال ٤:

يقول حديث النزول على اليدين الذي يتفرد به محمد بن عبدالله الملقب بالنفس الزكية ذكرتموه في الدرس الثالث نعم مثال على العلة في التفرد إذا كان الإمام مشهورًا لذا قال البخاري وأين أصحاب أبي الزناد ثم ذكرتم نفس هذا الحديث في الدرس الثامن وجعلتموه مثلًا للحديث المنكر أن محمد بن عبدالله الملقب بالنفس الزكية كان مشغولًا بالخروج على الولاة ولم يكن من الملازمين ويصعب تحمله

فهل الآن الحديث مردود للعلة بتفرد او لنكارة لكونه فاسقًا بالقول –لا أنا لم أقل انه فاسق هذه زيادة من عندك بارك الله فيك ولا أعلم أن احد قالها فيه –رحمة الله وغفر له –بالخروج على الولاة أو لفحش غلطه وهل العلة تُطلق على النكارة بناءً على أن مطلق الضعف العلة يدخل فيه فحش الغلط والفسق؟

الجواب:

أبدأ بما هو أسهل أما بالنسبة للنكارة فهي أيضًا تعتبر علة حيثما أردت أن تُطلقها إن أردت أن تُطلقها على علة الضعف أو على المخالفة أو ما شابه ذلك هذه كلها علل، لكن أن أردت أنها علة خفية فلا، هذا أيضًا يدخل في الجواب على السؤال الماضي إن أُريد بأنها علة خفية.

بالنسبة لحديث النزول على اليدين هو أُعِل بالجهتين: أُعِل بالتفرد وبأنه مُنكر بسبب هذا التفرد لأنه كما ربما تحفظون قول البيقوني:

والمنكر الفرد به راو غدا * تعديله لا يحَمل التفردا**

فهذا منكر وهو في نفس الوقت فرد.

السؤال ٥:

زيادة راوي الصحيح والحسن التي ذكرها الحافظ في بداية متنه بأنها مقبولة ما لم تُخالف، هل المقصود بها رواية شاذة؟

الجواب:

لا لم يقصد بها الرواية الشاذة لكنها تدخل فيه بمعنى أنه لا يُطلق على كل زيادة بأنها شاذة هذا الذي أراده الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى–في متنه الذي ذكرته –وفقك الله–يعني زيادة راوي الصحيح الحسن التي في كلام الحافظ –رحمه الله–مقبولة ما لم تكن منافية فهي قد تكون شاذة وقد لا تكون

شاذة، ليس باللازم أن كل زيادة تكون شاذة كما ذكرنا ذلك وشرحناه وشرحنا بعض الأمثلة على الزيادة مثل حديث العُشر الذي عند البخاري فإنه قال أن الزيادة مقبولة.

السؤال ٦:

هل يُقال أن الحديث الصحيح يُفيد العلم النظري والحسن يُفيد الظن؟

الجواب:

لا هذه سفسطة وفلسفة كلامية ولا وجه لهذا أبدًا لا بالصحيح ولا بالحسن. العلة دائرة على القبول فإذا قُبِل الحديث فإنه مُفيد للعلم وأقل ما يُقال من الاحتمالات أن تكون مسألة وجدانية قد يُحدث العلم لشخصٍ ولا يُحدثه لشخصٍ آخر لكن الذي ينبغي على طالب العلم أنه إذا عَلِم أن الحديث صحيح أو حسن وقد صححه من يُوثَق بعلمه ويُوثق بحفظه وروايته ومعرفته بالحديث أن يوقن وأن يستيقن وألا يرتاب بأن هذا الحديث حديث صحيح مُفيد للعلم.

السؤال ٧:

بالنسبة للمُعَلق وهو الحديث الذي وقع سقط في مبدأ سنده من مصنف وقد يسقط واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو جميعهم —بارك الله فيك—هل هذا السقط يكون في طبقة من طبقاته أو في جميع الطبقات؟

الجواب:

لا في جميع الطبقات وإلا إذا كان في بعض طبقاته رجع إلى المعلق إن كان بواحد أو إلى المعضل إن كان باثنين فأكثر.

وقوله في المصنف هل يعني به مثل البخاري أو مثل مسلم؟

نعم البخاري أو مسلم أو غير مسلم بل بعض العلماء توسع حتى قال بأنه يقع إلى عصرنا هذا إذا كان ممن يروي الأسانيد ولا مانع من هذا، أما إذا كان من لا يروي بالأسانيد فإنه لا يقع ذلك فيه.

السؤال ٨:

ما هي أوجه الشبه بين المرسل الخفي والتدليس؟

الجواب:

هذا سيأتي الكلام عليه -إن شاء الله تعالى- لم نصل إليه، يعني التدليس والمرسل الخفي سنذكره-إن شاء الله تعالى-في وقته.

السؤال ٩:

هو يريد أن يؤكد السائل هذا أو المرسل التأكيد على درس النخبة.

الجواب:

النخبة للنخبة -إن شاء الله-وأنتم نخبة وتفهمون -إن شاء الله-وتمارسون تأخذون المسائل بروية.

السؤال ١٠:

يلاحظ الطالب في شرحكم -حفظكم الله-خصوصًا في التعريفات قولكم أحيانًا والتعريف بالحسن من أشكل مشكلات علم الحديث وأحيانًا والكلام على هذه المسألة وهي إذا قال الترمذي حسن صحيح والمسائل التي أخذها جهدًا كبيرًا من أهل العلم من أجل الوصول إلى تحقيق القول فيها ومع هذا فإنك لن تظفر بشيء تستقر له نفسك وأيضًا والتعريف للشاذ مختلف فيه اختلافًا كثيرًا فمنشأ وسبب اتساع رقعة الخلاف في مثل هذه المسائل التي درجت تظفر بشيء تستقر له نفسك.

الجواب:

هي قليلة على كل حال لا نريد أن نبالغ لا أنا ولا أنت على أنها قليلة جدًا فيما يتعلق بالخلاف هذا الأمر الأول، الأمر الثاني أنها راجعة إلى الأمثلة يعني الاختلاف في التمثيل وتنزيل المثال على هذا النوع هو الذي يُسبب هذا الخلاف، الأمر الثالث وهو الأخير والذي ربما استطرد فيه قليلًا وهو ما يتعلق بالاصطلاح الخاص دون الاصطلاح العام أو بعض الاصطلاحات التي لا نستطيع أن نقول مثلًا بأنه اصطلاح عام قد تُنازعني أو تُجادلني في أن هذا اصطلاح عام أقول لك ليس اصطلاحًا عامًا ولكن هو اصطلاح خاص لأطرافٍ من الأئمة ولهذا مما ينبغي أن يُضاف إلى ما ذكرت في

مسألة التعديل التي تقع في الكتب والمنظومات وهي من الجنايات العصرية عصر الفوضى وعصر العبث وعصر هجران الكتب والاعتداء على الكتب، هذا العصر المبكي هذا الوقت هو المبكي ربما لا تكون لطالب العلم علاقة مع الكتب إلا عبر الوسائل الحديثة هذه ومع هذا لا تسأل عنه، فمن هذا مثلًا منظومة البيقوني على ناظمها رحمة الله ومغفرته، هذه المنظومة مع عدم الجزم بمصنفها من هو؟ ما تأريخ وفاته من شيوخه من تلاميذه؟ إسنادها منقطع لا تستطيع أن تستقر لها على إسناد ترويها به.

واحد يقول –رحمه الله–أُعيد بلا شك أنه من علماء الحديث وله عناية ورعاية بالحديث جاء المعاصرون فعمدوا إلى التعديل بعض المعاصرين أقول إلى التعديل في أصل النظم، وهذا وقع لعبد الستار أبو غدة وفرح بها الحلبي وكم عنده من الجهالات في هذا الفن ومنها أنه يعني الآن حتى تقول ما هي الجهالات أنه لما أخرج كتاب "النكت على نزهة النظر" أنا أظنه قريب من يدي ربما أعطيكم عبارته يعني عندما أتى إلى "النكت على نزهة النظر" هدم نوعًا من أنواع العلوم التي أفنى فيها العلماء ويُفنون أعمارًا مديدة هذا للضعف العلمي والضعف في معاملة الكتب، ألا وهو مسألة المقابلة بين النُسَخ والنظر في الزيادة والنقص والروايات.

هذا المحقق الذي هو يعتبر من أول من أخرج الكتاب، ماذا قال في أول النسخة، في الطبعة التي عندي كنت قرأتها على شيخنا أحمد بن يحي النجمي وطبعًا لم أقرأ التعليقات أو المقدمة للحلبي وهذه الطبعة هي طبعة ١٤٢٥ هـ دار ابن الجوزي يقول في الصفحة السابعة والعشرين (لم يكن همي في كَتبِ هذه النكت مُنصبًا على مقابلة النسخ ولا إثبات الفروق على طريقة المستشرقين وأشباههم وإنما كان وكدي كله متجهًا إلى تحرير نص الكتاب وضبطه والعناية به).

من أين ستصل إلى ضبط الكتاب وتحريره والعناية به دون الرجوع إلى نُسخه المخطوطة وإلى نُسخه المختلفة التي ربما يكون المصنف زاد عليها.

تعرفون بعض الكتب كم لها من الروايات، مالك كم له من الرواية تحتاج إلى مُقابلة.

البخاري –رحمه الله–الحافظ ابن حجر لما شرح البخاري كيف يُقابل بين النسخ.

"بيان المهمل" للجياني –رحمه الله–شيء مستغرب من قرونٍ قديمة يقول لك وفي نسخة القابسي كذا وفي نسخة كذا كذا.. الحافظ النووي –رحمه الله –عندما يعني شرح مسلمًا يقول (وفي نسخة بلادنا وفي نسخ المشارقة وفي نسخ المغاربة، وأما نسخ أهل المغب فإنها كذا وكذا..

ناهيك عن باقيها وغيرها من الكتب؛ شيخ الإسلام قيدت عندي وفي قراءة بعض كتبه الشيء الكثير من هذا في المقابلة، –يعني أكتبها هكذا–في المقابلة، هذه الكلمة تحتاج إلى مصنَف في الرد عليها هذه الكلمة تهدم علم سار علماء الإسلام. وأيضًا من الظلم والإجحاف –أقولها للحلبي لعلها أن تبلُغَه–أقول من الظلم والإجحاف أن تَسلُب هذه الأمة علومها ثم تنسبها إلى المستشرقين ثم تقول بأن هذا من علوم المستشرقين. يالله العجب!! كيف تقول هذا من علوم المستشرقين وهذه الأمة هي أمة العلم وإنما أخذ هؤلاء علومهم لما ضعفنا نحن وجهلنا نحن الكثير من العلم.

الذي أخرجني إلى هذا الكلام هو النظر في قضية الاصطلاحات الخاصة؛ البيقوني –رحمه الله–في هذه المنظومة ذكر أشياء ذكر تعاريفًا لم ينفرد بها، ليست من كيسه كما يقولون الآن، في الحافظ ابن حجر أو في البيقوني أو في غيره من أهل العلم، ليست من كيسه هي نوع من الخلاف الذي حرره وذهب إليه، مثلًا عندما قال:

عزيز مروي اثنين أو ثلاثة ** مشهور مروي فوق ما ثلاثة

عدلوها في الأصل:

عزيز مروي اثنين يا بحاثة ** مشهور مروي فوق ما ثلاثة

هذا الذي ذكره العلامة البيقوني –رحمه الله–هو قول ابن مندة وقول جماعة من العلماء في تعريف العزيز

[عزيز مروي اثنين أو ثلاثة]: معناه أنه يرويه اثنان ويرويه ثلاثة.

فعندما تأتي أنت وتتحكم على العالم وتتحكم على هذا الإمام وتسلُبُه حق الترجيح ثم تنسبه إلى ترجيحٍ لعالم آخر، من أين هذا؟ كيف يأتي هذا كيف يصل إليه الإنسان. إن كانت لك ملاحظات

إن كنت ذا همة فانظم منظومة أخرى أذكر فيها ما شئت، أكتب فيها ما شئت أنظم كيفما شئت، رجح الشواذ، لكن لا تعتدي على كتب أهل العلم لا تتجاسر على كتب الأئمة وتعدل فيها. ثم لما أنا ليست عندي وليست لي عناية بكتبه لكن استعرضتها قديمًا التي هي نسخته "شرح البيقونية" وهذا النزهة بسبب أني قرأتها على شيخنا النجمي-رحمه الله-وبالنسبة للبيقونية كنت استعرضت فيها بعض الأشياء فإذا به يُحيل إلى عبد الستار أبو غدة إلى أنه عدل هذه المنظومة، بئس ما صنع وبئس ما صنعت، عدلوا كيفما شئتم في حواشيكم، أنظموا، أتركوا لنا كتب علمائنا كما هي فوالله لهي أبرد على القلب من الماء البارد في شدة الظمأ والحر على ما فيها، إن كان فيها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اعتذر إليكم وفقكم الله.